

عمادة الدراسات العليا جامعة القدس

نموذج تأسيس الدولة المدنية في تونس وإمكانية تطبيقه بالحالة الفلسطينية

أميرة خليل إبراهيم حنانيا

رسالة ماجستير

القدس فلسطين

1440 هــ - 2019م

نموذج تأسيس الدولة المدنية في تونس وإمكانية تطبيقه بالحالة الفلسطينية

إعداد الطالبة:

أميرة خليل إبراهيم حنانيا

بكالوريوس علم اجتماع جامعة بيت لحم - فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية / مسار الدراسات العربية /عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس، فلسطين.

1440 هــ - 2019م



جامعة القدس عمادة الدراسات العليا برنامج الدراسات الاقليمية – مسار الدراسات العربية

إجازة الرسالة نموذج تأسيس الدولة المدنية في تونس وإمكانية تطبيقه بالحالة الفلسطينية

اسم الطالبة: أميرة خليل إبراهيم حناتيا

الرقم الجامعي: 2132518

المشرف: د. أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/4/20 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: ١٩٠٠

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو دية

2. ممتحناً داخلياً: د. آمنة بدران

3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

الإهداء

أهدي رسالتي لفخامة السيد الرئيس محمود عباس حفظه الله، و كلي أمل الأخذ بما تضمنت استنتاجاتها، لما فيه خير لمجتمعنا و المستقبل المنشود...

كما أهدي تخرجي إلى أمي الحبيبة ...الى ابي الغالي ...

الى أطفالي التوأم مهجة قلبي ...

الى اختي وأخواني الأعزاء وإلى كل من ساندني وإلى كل من تمنى لي الخير والنجاح ، عائلتي وأصدقائي وزملائي...

إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة او معهد آخر.

التوقيع:----

الاسم: اميرة خليل ابراهيم حنانيا

التاريخ: 2019/04/20

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل الى الطاقم التدريسي في معهد الدراسات الاقليمية، وأقدم عرفاني الخالص الى مشرف دراستي الدكتور احمد ابو دية لما قدم من مشورة و مساعدة قيمة أثرت الرسالة. وشكري وجزيل تقديري لمن ساهم في انجاح بحثي سواء من خلال المساعدة او المشورة، او من خلال المساهمة بمقابلته شخصياً و التكرم بالاجابة عن تساؤلات بحثي.

فهرس المحتويات

1	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
j	الملخص
ط	Abstract
لبيقه بالحالة الفلسطينية 1	الفصل الأول: نموذج الدولة المدنية في تونس وإمكانية ته
1	1.1 المقدمة
	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أسئلة الدراسة
	4.1 فرضية الدراسة
5	5.1 أهمية الدر اسة
	6.1 أهداف الدر اسة
	7.1 منهجية الدراسة
	8.1 حدود الدراسة
	9.1 فصول الدراسة
	10.1 الدر اسات السابقة
15	12.1 التعليق على الدراسات السابقة
17	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للدولة المدنية.
17	1.2 النظريات المفسرة لنشأة الدولة
20	2.2 مفهوم الدولة المدنية

22	1.2.2 التأصيل للمفهوم
25	2.2.2 إشكالية المفهوم
	3.2 الأسس النظرية للدولة المدنية
27	1.3.2 الحرية
28	2.3.2 العقانة
29	3.3.2 إدر اك الخصوصية
30	4.2 الأسس الواقعية لقيام الدولة
30	1.4.2 وجود الدولة
31	2.4.2 الإطار الدستوري والنظام القانوني
	5.2 مقومات الدولة المدنية
32	1.5.2 الديمقر اطية
32	1.1.5.2 السيادة للشعب
33	2.1.5.2 فصل السلطات
34	3.1.5.2 التعددية السياسية
35	4.1.5.2 التداول السلمي للسلطة
36	2.5.2 سيادة القانون كمقوم عُلوي
37	3.5.2 المواطنة مقوم جذري
38	4.5.2 ترسيخ حقوق الإنسان
دم الدملة المدن ة	الفصل الثالث: النموذج التونسى في التطور ند
	1.3 الدولة المدنية في مرحلة التأسيس 1956-987.
	1.1.3 نشوء المجتمع المدني في تونس
	1.1.1.3 ضمان الحقوق والحريات في الدولة
46	1.1.1.3 المواطنة
48	2.1.1.1.3 التأهيل السياسي
49	3.1.1.3 الانخر اط في السياق الدولي

2 فصل الدين عن الدولة	2.1.3
3 رفع مكانة المرأة	3.1.3
لدولة المدنية في مرحلة زين العابدين بن علي (1987–2011)	12.3
1 الاستبداد بالسلطة	.2.3
2 تراجع الواقع التنموي والاجتماعي	2.2.3
3 قمع الحريات	3.2.3
لدولة المدنية في تونس بعد ثورة كانون أول 2010م	3.3
1 دستور جديد يعمق مدنية الدولة	.3.3
2 ارتفاع مستوى الحريات العامة	2.3.3
3 تنامٍ لحقوق المرأة	3.3.3
4 تكريس فصل الدين عن الدولة4	1.3.3
ل الرابع: نموذج الدولة المدنية في الحالة الفلسطينية	الفصا
65	مقدمة
	1.4 ه
ىبررات تبني خيار الدولة المدنية	.1.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية	1.4 .1.4 2.1.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية	1.4 .1.4 2.1.4 3.1.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية	1.4 .1.4 2.1.4 3.1.4 2.2.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية 1 الدولة المدنية رافعة التنمية 2 الدولة المدنية ضامنة الحريات 3 الدولة المدنية تمنع استغلال الدين خطوات السلطة نحو الدولة المدنية	1.4 2.1.4 2.1.4 3.1.4 2.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية 1 الدولة المدنية رافعة التنمية 2 الدولة المدنية ضامنة الحريات 3 الدولة المدنية تمنع استغلال الدين خطوات السلطة نحو الدولة المدنية 1 محاولة رفع مكانة القانون وترسيخ سلطة القضاء	1.4 2.1.4 2.1.4 3.1.4 2.2.4 2.2.4
ببررات تبني خيار الدولة المدنية 66 1 الدولة المدنية رافعة التنمية 69 2 الدولة المدنية ضامنة الحريات 70 3 الدولة المدنية تمنع استغلال الدين 70 خطوات السلطة نحو الدولة المدنية 73 1 محاولة رفع مكانة القانون وترسيخ سلطة القضاء 73 2 النهوض بحقوق الإنسان 76	2.1.4 2.1.4 3.1.4 2.2.4 2.2.4 2.2.4 3.2.4
بررات تبني خيار الدولة المدنية 66 1 الدولة المدنية رافعة التنمية 66 2 الدولة المدنية ضامنة الحريات 70 3 الدولة المدنية تمنع استغلال الدين 73 خطوات السلطة نحو الدولة المدنية 73 1 محاولة رفع مكانة القانون وترسيخ سلطة القضاء 76 2 النهوض بحقوق الإنسان 76 80 80	3.1.4 2.1.4 3.1.4 3.2.4 2.2.4 2.2.4 3.2.4 13.4
ببررات تبني خيار الدولة المدنية 66 1 الدولة المدنية رافعة التنمية 69 2 الدولة المدنية ضامنة الحريات 70 3 الدولة المدنية تمنع استغلال الدين 73 خطوات السلطة نحو الدولة المدنية 73 1 محاولة رفع مكانة القانون وترسيخ سلطة القضاء 75 2 النهوض بحقوق الإنسان 60 3 السعي للنهوض بالمرأة ومساواتها 80 شكاليات قيام الدولة المدنية الفلسطينية 84	1.4 2.1.4 2.1.4 3.1.4 2.2.4 2.2.4 2.2.4 3.2.4 13.4 3.3.4

88	3.1.3.4 القوانين
89	2.3.4 إشكاليات متعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني
89	1.2.3.4 الإشكاليات المتعلقة بالقوانين والدستور
90	2.2.3.4 المواقف الحزبية من الدولة المدنية
94	3.2.3.4 عدم موائمة النظام التعليمي
95	4.2.3.4 تعاظم العشائرية على حساب القانون
96	5.2.3.4 الحاجة إلى مبادرة حاسمة
97	6.2.3.4 التربية والأعراف
98	3.1.4 إشكاليات متعلقة بالمجتمع الفلسطيني
98	1.3.4 التدين الشعبي والسياسي
99	2.3.4 ضعف التجربة
102	النتائج
	الاستنتاجات:
105	المراجع

الملخص

يُشكل الحديث عن دولة تحفظ لمواطنيها كافة حقوقهم وحرياتهم أمراً أساسياً، تناولته العديد من الدراسات والباحثين، حيث عانى الفلسطينيون من غياب لتلك الحقوق وتهميش لها تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وبما أن السعي نحو قيام دولة فلسطينية يُعتبر أولوية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، فلا أقل من التفكير بإطار جامع من خلاله تُحفظ تلك الحقوق وتُصان المنجزات، فالدول حديثة النشأة تواجه تحديات مختلفة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والديمغرافية والأمنية والخارجية وغيرها، ولكن حدّتها تخف إذا ما استطاعت الدولة بناء أسسها على نظام جامع يحفظ بالحد الأدنى حقوق المواطنين، فيتسنى لها الأخذ بمجتمعها كداعم لها في التصدي لتلك التحديات، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي يتم من خلالها تناول الدولة المدنية كإطار يُمكن من خلاله، بناء دولة فلسطينية حديثة.

هدفت الدراسة إلى تناول الدولة المدنية واضعة عدداً من الأهداف الواجب التعرض لها لتغطية الموضوع قيد الدراسة قدر الإمكان، فهدفت إلى الاسترشاد بحالة واقعية تبنت الدولة المدنية، فكانت التجربة التونسية، وعملت على المقارنة بينها، وبين الحالة الفلسطينية من زوايا متعددة، كمراحل التأسيس، والإشكاليات والعقبات، التي وقفت أمام تبني خيار الدولة المدنية، ساعية في نهايتها للوصول إلى توصيف العناصر الأساسية لشكل الدولة المدنية الفلسطينية المستقبلية. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة الأسلوب النظمي النسقي (تحليل النظم) لتحليل المدخلات وإخضاعها للتحليل والوصول إلى مخرجات سليمة بالإضافة للمنهج المقارن والذي استخدم للمقارنة بين الحالة التونسية و الحالة الفلسطينية، وتأتي أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حيوياً ومهماً، بالإضافة لقلة في الدراسات التي تعرضت له، بالإضافة لكون الموضوع يستحق البحث على المستوى النظري، ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده الحالة الفلسطينية

من تحولات سياسية ومجتمعية، يتطلب الأمر معها إرساء قواعد وشكل الدولة المستقبلية المنشودة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الأول منها المقدمة والمشكلة والأهداف، بينما احتوى الثاني على الإطار المفاهيمي والنظري للدولة المدنية، وجاء في الثالث من الدراسة تناولاً لوضع الدولة المدنية في تونس، ووقع في الفصل الأخير تناول نموذج الدولة المدنية في فلسطين، والخطوات المتبعة لتحقيق ذلك والإشكاليات التي قد تمنع تبنى الدولة المدنية.

خلصت الدراسة في نهايتها إلى عدد من النتائج أهمها: أن الدولة الفلسطينية المدنية مستقبلاً هي ملاذ الفلسطيني الآمن الذي ينال من خلاله حقوقه ويتم حفظ حرياته، وأن الحالة التونسية يوجد بها نقاط تشابه مع الحالة الفلسطينية، ولذا فهناك نموذج يمكن التعلم منه والبناء عليه حيث أنّه يدعم التوجه نحو الدولة المدنية. وخرجت بعدد من الاستنتاجات أبرزها: ضرورة الإسراع في تبني الدولة المدنية صراحة في نصوص القانون الأساسي لدولة فلسطين، والعمل على موائمة القوانين والتشريعات لمتطلبات تحقيق الدولة المدنية، بالإضافة إلى تبنى مناهج تعليمية تدعم ذلك.

The model of establishing the civil state in Tunisia and its applicability to

the Palestinian situation

Prepared by: Amira Khalil Ibrahim Hanania

Supervised by: Dr. Ahmad Abu Dayya

Abstract

Speaking of a state that preserves all of its citizens 'rights and freedoms is essential, it has

been addressed by many studies and researchers. The Palestinians have suffered from the

absence and marginalization of those rights under the Israeli occupation. As the pursuit of

a Palestinian state is considered a priority for the Palestinian people at this stage, there is

nothing less than thinking of an overarching framework through which to preserve those

rights and to safeguard the achievements. Newly emerging states face different challenges

at all levels; political, economic, demographic, security, external and other, however, its

severity is mitigated if the state can build its foundations on an inclusive system that

preserves, at the very least, the citizens' rights, so it can have its society as a supporter in

coping with those challenges. Therefore, the idea of the study came up through which the

civil state is addressed as a framework within which a modern Palestinian state can be

built.

The study aimed at addressing the civil state by setting a number of objectives that should

be taken up to cover as much as possible the subject under study, it aimed at being guided

by an actual situation that has embraced the civil state, which is the Tunisian experience,

and worked to compare it with the Palestinian case from various angles, such as the stages

of establishment, problems and obstacles that stood against adopting the civil state option,

eventually seeking to arrive at a description of the basic elements of the future shape of the

Palestinian civil state. To achieve this, the study used the systemic method (systems

analysis) to analyze inputs, subject them to analysis and reach sound outputs in addition to

the comparative methodology. The importance of the study comes from the fact that it

addresses a subject that is vital and important, besides scarcity of studies that have dealt

with it. Additionally, the subject deserves to be examined at the theoretical level and the

level of practice in the light of the political and societal transformations in the Palestinian

case, that require to establish the rules and shape of the desired future state.

ط

The study was divided into four chapters; the first of which dealt with the introduction, the problem and the objectives, while the second contained the conceptual and theoretical framework of the civil state, and the third chapter of the study discussed the status of the civil state in Tunisia, and in the last chapter took up the model of the civil state in Palestine and the steps taken to achieve this and the problematic issues that may prevent the adoption of the civil state.

The study concludes at the end with a number of findings, the most important of which are: The future Palestinian civilian state is the safe Palestinian haven through which their rights are obtained and their freedoms are preserved, and the Tunisian case has similarities with the Palestinian case, so there is a model that can be learned from and built upon as it supports gearing towards a civil state. The study came up with a number of conclusions, most notably: the need to speed up the adoption of the civil state explicitly in the provisions of the basic law of the State of Palestine, and to work towards harmonizing the laws and legislations with the requirements of achieving the civil state as well as adopting educational curricula to back up that.

الفصل الأول:

نموذج الدولة المدنية في تونس وإمكانية تطبيقه بالحالة الفلسطينية

1.1 المقدمة

يعتبر الباحثين والدارسين أنَّ وجود الدولة في حياة الناس والمجتمع ضرورة لا بُد من توفرها، فهي التي تنظم شؤونهم وترعى حياتهم، وتحمي أمنهم، فالإنسان منذ القدم سعى لإيجاد قوة ما تحميه، فكانت نظريات العقد الاجتماعي التي تنازل بموجبها عن جزءٍ من حقوقه وأمواله لمصلحة سلطة تدافع عنه وتوفر له الامتيازات التي يحتاجها، فتم التشارك بالمال والقوة لمصلحة وجود مثل هذه السلطة (زعيتر، 2012، ص38)

ومع تطور المجتمعات وتطور وظائف الدولة أيضاً، اختلفت الدول في أنواعها، فظهرت السنظم العلمانية والدينية والملكية والجمهورية وغيرها، وقد اختلف المفكرين حول تلك التي تحفظ للنساس حقوقهم وحرياتهم بالشكل الأمثل، ففي أوروبا ظهرت الدول الديمقراطية التي ارتبطت بمفهوم الدولة العلمانية والتي وفرت لمواطنيها معظم حقوقهم، وقامت على ففصل الدين عن الدولة واستحداث مفهوم جديد لما يُعرف بالدولة المدنية، حيث كان ذلك نتاجاً لعصور مظلمة عاشتها أوروبا، طغت خلالها السلطة الدينية على كل المفاهيم، واستغل الدين لأجل نُخبة بعينها، فيما كانت الحقوق المتعلقة بالمواطنين الأخر تخضع لرغبات الحكام، ونتيجةً لذلك انتقلت أوروبا على يسد مفكريها من السلطة المطلقة المستمدة من الدين إلى السلطة إلى حالة السلطة القائمة على التمدن والمبنية على العقد الاجتماعي، الذي أسس له العديد من منظريه أمثال توماس هوبز (Thomas